تقديم الاخص فلو كان الضمير الذي قبله مرفوعا نحو علمتني لم يجز
اياه وخرج بقوله ان اتحدا رتبة ما اذا اختلفا رتبة بان يكون احدهما
لمتكلم والاخر لمخاطب او غايب فانه يجوز في الاخر الانفصال والاتصال
فتقول الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه وربما انفصلا غيبة
وذلك اذا اختلفا لفظا تذكيرا وتانيثا او افرادا وتثنية وجمعا
او اتحدا رتبة كقول الشاعر

لوجهك في الاحسان بسط وبهجة ٭ انالهما قفو اكرم ماجد

البسط بمعنى البشاشة وطلاقة الوجه وبسط مبتدا تقدم خبره
في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسر قد معطوف على بسط
وانال فعل ماض واكرم مضاف اليه واحتراز بقوله غيبة من ضميري
المتكلم وضميري المخاطب فانه لا يكاد يجيء فيهما الاختلاف المذكور
لامتداد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتني ولا علمتنيا ولا علمتماك
وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جارية
زيد اعطيتها اياه او اعطيتهوها واحترز باختلاف لفظي الضمير من ان لا
يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه ثم اشار الى من
المعارف العلم بفتح العين واللام وهو اي لفظ معين في اللغة المشهورة
العلامة وعلم الثوب والجبل قال الشاعر

٭ ربما اوفيت في علم ٭ ترفعن ثوبي شمالات ٭

وقد جا العلم بكسر العين وسكون اللام بمعناه ايضا قال تعالى وانه
لعلم للساعة يعني ظهور عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام وقال
البعض هو في اللغة ما خوذ من العلامة فيدخل فيه كل اسم معرفة كان
او نكرة واصطلاحا ما اي اسم وضع حقيقة او تنزيلا او حكما لمعين اي
من حيث تعيينه المراد ما دل على معين بمجرد وضع اللفظ بحيث يفهم منه

عند

عند الاطلاق يعني تكون الاشارة الى التعيين والتعريف ماخوذة من
معناه بحسب الوضع الشخصي او الجنسي المعين عند السامع لا يتناول
اي لا يشمل غيره من حيث ذلك الوضع وهذا هو المراد بقولهم بوضع واحد
فان زيدا وضع للشخص المعين المعلوم ولا يصح اطلاقه بحسب هذا
الوضع على ذلك الغير باعتبار الوضع الثاني فلا ترد الاعلام المشتركة
الموضوعة باوضاع متعددة وهذا مسامحا لقول الكافية العلم ما وضع
لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد وقال الرضي ليخرج علم الجنس
عن هذا الحد لانه وضع للحقيقة الذهنية المتعقلة وهي متحدة فهو غير
متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجة نحو هذا اسامة
مقبلا فليس ذلك بالوضع بل بالمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي
مطابقة كل كلي عقلي لجزييات الخارجة فليس اسد موضوع للحقيقة الذهنية
حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة بل المجاز انتهى وعرفان
مالك العلم بقوله في الخلاصة اسم يعين المسمى مطلقا واعترض عليه بان هذا
التعريف خاص بعلم الشخص غير شامل لعلم الجنس وعليه مشى ابن الناظم ولذا
قال في الشذور وهو شخصي او غير سماه مطلقا كزيد وجنسي ان دل بذاته على
ذي الماهية تارة وعلى الحاضر اخرى كاسامة وقال ابن قاسم التحقيق ان العلم
الجنسي ليس كاسم الجنس في المعنى بل هو معين لمسماه والتعريف صادق
عليه وسيأتي بيان هذا وحيث عرفت ما تقرر خرج بالمعين الاسماء
النكرات كرجل فان قيل لا يمكن ان النكرات موضوعة لمعين فان الواضع
لم يضع الا لمعين فكيف تخرج النكرات بقوله لمعين فالجواب انها
غير موضوعة لمعين من حيث التعيين وان كان في نفسه متعينا معلوما
فان قولك جاني رجل ليس معناه ان شخصا معينا معلوما جاني وان كان
الجاي في نفس الامر شخصا معينا يعرفه المخاطب بل معناه ان واحدا من افراد

Copyright King Saud University